وصف المشروع

إسناد قرض سيادي بقيمة **70مليون يورو** لفائدة الجمهورية التونسية، لتمويل مشروع إنجاز قنوات جلب مياه تربط بين سد سجنان (التابعة لولاية بنزرت) و منطقة بجاوة (التابعة لولاية تونس) («المشروع»).

أهداف المشروع

يمثل المشروع جزءاً من "برنامج تحويل فائض مياه الشمال إلى الوسط التونسي"، ويهدف إلى تحسين نجاعة التصرف في الموارد المائية في تونس، وذلك من خلال تحويل فائض المياه المخزنة في سدود المناطق الشمالية الممطرة إلى وسط البلاد.

أثر الانتقال

ينعكس أثر الانتقال للمشروع من خلال بعدين أساسيين :**أخضر** و**مندمج**:

أخضر: يدعم المشروع حسن التصرف و تحسين استغلال الموارد المائية السطحية المتوفرة، مع التقليص من مخاطر اهدار المياه أثناء فترات الأمطار الغزيرة. كما يدعم المشروع أهداف التأقلم مع التغيرات المناخية من خلال تقليل التبعية للموائد المائية الجوفية التي تشهد ضغوطات، بالإضافة الى ترشيد استخدام الموارد المائية السطحية المعبأة.

مندمج :يساهم المشروع في الحد من التفاوت الجهوي في مجال التزود بالماء الصالح للشرب ومياه الري، بفضل ترفيع نسبة الربط والادماج، بهدف تلبية حاجيات المناطق المستهدفة بنسبة 100% على المدى القصير و المتوسط.

الحريف

المقترض هو الجمهورية التونسية ممثلة في وزارة الاقتصاد والتخطيط .ويتم تنفيذ المشروع من قبل الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى ، الراجعة بالنظر لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري التي ستعمل بصفتها وحدة تنفيذ المشروع.

تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية:

70,000,000 يورو.

قرض سيادي بقيمة 70 مليون يورو.

من المتوقع أن يتم التمويل المشترك للمشروع من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (BERD)، وبنك الائتمان لإعادة التنمية(KfW) ، والاتحاد الأوروبي(« UE ») ، والجمهورية التونسية.

الكلفة الإجمالية للمشروع

137,100,000يورو.

الإضافة

تنبثق الإضافة من هيكلة التمويل والآليات المقترحة. كما يرافق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية(BERD) الحريف في التخفيف من المخاطر البيئية و الاجتماعية و مخاطر الحوكمة (ESG)، و يضع خبرته لاعتماد أفضل الممارسات الدولية في مجال الإدماج الاجتماعي.

الملخص البيئي والاجتماعي:

الصنف ب (ESP 2024) إن بناء قناة إضافية بطول 80 كم بالتوازي مع منظومة تحويل المياه الحالية تكون مخصصة للتزود بالماء الصالح للشرب والري، ينتج عنها تأثيرات يمكن تحديدها و الحد منها بسهولة من خلال مخططات تصرف بيئي واجتماعي ملائمة. وقد تم إتخاذ العناية الواجبة الفنية (Due Diligence)من قبل طرف ثالث مستقل.

وقد شمل هذا التدقيق مراجعة دراسة التأثيرات على المحيط البيئي والاجتماعي(EIES) ، وإطار سياسة إعادة التوطين(CPR) ، خطة إشراك الأطراف المعنية(PEPP) ؛ وهي وثائق أُعدت قبل تدخل البنك وتحت إشراف بنك الائتمان لإعادة التنمية(KfW) ، بالإضافة إلى زيارة ميدانية قام بها ممثل البنك المكلف بالمسائل البيئية والاجتماعية. لا يخضع المشروع لتقييم إلزامي للتأثيرات على المحيط بموجب التشريع التونسي الجاري العمل به. حيث ان التأثيرات المتراكمة للقنوات الموجودة حالياً ضعيفة. وهناك بعض عناصر التدقيق البيئي والاجتماعي لا تزال قيد الإنجاز، مثل الجرد التكميلي للتنوع البيولوجي. وسيتم تحيين وثيقة المعلومات الحالية الخاصة بالمشروع فور استكمالها، وذلك قبل أن ينظر مجلس إدارة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (BERD) في طلب التمويل.

أكّد التدقيق البيئي والاجتماعي (DDES) أن الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى (DGBGTH)لديها القدرة على هيكلة المشروع وفقاً للمتطلبات البيئية والاجتماعية (EES) للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية .(BERD) وستقوم الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى بتكوين وحدة تصرف في المشروع (UGP) تضم مسؤولاً عن الصحة، مسؤولاً عن السلامة، مسؤولاً عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية (HSSE) و يعهد للجنة تطبيق منظومات التصرف البيئي والاجتماعي (SGES) وإعداد أطر للمتابعة خاصة بالصحة و السلامة و البيئة (HSSE)والشغل. كما يتم إعداد خطة تصرف بيئي واجتماعي (PGES) بدعم من مستشار، و دمجها في ملف طلب العروض الخاص بالمقاول ثم إحالتها على السلطة البيئية وفقاً للتشريع المعمول به. يتعين على المقاولين اتخاذ تدابير للتصرف في الاشغال تكون مطابقة لمعايير EBRD EES2/BM NES2 ، تشمل أحكاماً ملائمة للتصرف في المخاطر المرتبطة بالمزودين الرئيسيين للمشروع. و سيتم وضع آلية لمعالجة تظلمات العمال ومتابعتها من قبل الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى(DGBGTH) . تتولى شركة الأشغال إعداد خطط للتصرف في الصحة والسلامة المهنية وفي الجماعات المحلية وفقاً لخطة العمل البيئية والاجتماعية(PAES) ، بما يتضمن خطط التصرف في حركة المرور والتدخل في الحالات الاستعجالية، وتكوين المعنيين. و من المنتظر أن يقع تطوير منظومات تصرف في الصحة والسلامة والبيئة (HSSE) خاصة بمرحلة التشغيل للمشروع قبل نهاية الأشغال.

يهدف المشروع إلى التقليص من تنقل السكان بفضل تصميمه ومساره. وسيتم إنجازه داخل رواق يبلغ عرضه 15 متراً، يقع أساساً على الملك العمومي وبالتوازي مع القنوات القائمة، من المنتظر ان ينجر عنه بالأساس إجلاء سكان يتعاطون النشاط الفلاحي. على ان يقع تجنب الأراضي الخاصة والمناطق السكنية قدر الإمكان، دون استبعاد هاته الفرضية كليا. و بالاعتماد على إطار التقييم العقاري الحالي، سيتم إعداد خطة الملكية العقارية و تأهيل سبل المعيشة (PAFRMS) وفقاً لمعايير BERD ESR 5/BM NES 5 وتنفيذها قبل أي تأثير عقاري. بالإضافة الى ذلك سيتم إجراء إحصاء كامل و دراسة اقتصادية واجتماعية بهدف تحديد جميع الأشخاص المتضررين من المشروع (PAPs)، بصفة قانونية وغير قانونية، بما في ذلك الأشخاص والفئات الهشة و بناء على ذلك توضع آلية لمعالجة التظلمات وإعداد إطار لمتابعة تنفيذ خطة الملكية العقارية و تأهيل سبل المعيشة (PAFRMS) بدعم من الخبراء.

لا يقع المشروع في منطقة محمية ولا في منطقة رئيسية للتنوع البيولوجي (ZCB) ومع ذلك، فإن حوالي 2 كم من مساره يتواجد على مسافة تتراوح بين 50 و200 متر من بحيرة إشكل، وهي حديقة وطنية وموقع للتراث العالمي ومحيط حيوي حرج (Habitat Critique) للعديد من أصناف الطيور.
وقد أظهرت استشارات تكميلية مع السلطات المختصة وتقييم خارجي للتنوع البيولوجي أن التفاعلات بين المشروع وبحيرة إشكل ستقتصر على مختلف الأودية التي تغذيها. وتعتبر هذه الأوساط الحساسة بمثابة خصائص ذات أولوية للتنوع البيولوجي(PBF) ، في هذا الإطار سيتم إعداد خطة للتصرف في التنوع البيولوجي (PGB) بدعم من طرف ثالث لأنشطة البناء في هذه المناطق. وتتمثل هذه الخطة أساسا في تعزيز الغطاء النباتي وإعادة تهيئته، تخزين المواد الخطرة، إجراءات التصرف في النفايات، وحظر مبيدات الأعشاب. ولا يُنتظر حدوث أي تأثير إثر تنفيذ الخطة. ومع ذلك، وفي حال حدوث تأثير، وإن كان غير مرجّح، سيتم دمج خطة لإزالة الأوحال من الوادي وإزالة النباتات الغازية من أجل الاحترام التام لمتطلبات "عدم حدوث أي خسارة صافية" للمعيار البيئي والاجتماعي EES 6 للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية .
(BERD)يتم نشر خطة التصرف في التنوع البيولوجي (PGB) على الموقع الإلكتروني للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (BERD) قبل الموافقة على المشروع، كما سيتم دمجها أيضاً في ملف طلب العروض الخاص بشركة الأشغال.
أثبتت عمليات الجرد التكميلي للغطاء النباتي (الأصناف النباتية) التي تم إجراؤها في ربيع 2026 عدم وجود أي أصناف حساسة على مسار المشروع.
لم تحدد دراسة المؤثرات على المحيط البيئي والاجتماعي (EIES) وتدقيق العناية اللازمة أي موقع أو معلم من التراث الثقافي على مسار المشروع، و سيتم إعتماد إجراء خاص بالاكتشافات الفجئية (الصدفة) في إطار خطة التصرف البيئي والاجتماعي (PGES) للتعامل مع الاكتشافات العرضية.
وقد تم إعداد خطة إشراك الأطراف المعنية (PEPP) الخاصة بالمشروع مع التأكيد على تحيينها عبر وضع خرائط أكثر تفصيلاً للأطراف المعنية والأنشطة المستهدفة للتعبئة. و عليه تقوم وحدة التصرف في المشروع (UGP) بوضع آلية لمعالجة الشكاوى والتظلمات الخارجية، حيث قد دخلت الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى (DGBGTH) في حوار مع السلطات المحلية والمجتمعات المجاورة، وسيتم انتداب مكلف بالربط مع المجتمعات المحلية قبل البدء في

الأشغال. يشرف المسؤول على تنفيذ خطة خطة امتلاك الأراضي و تأهيل سبل المعيشة(PATRMS) وخطة (PEPP)، فضلاً عن التعامل مع الشكاوى الخارجية طيلة مدة المشروع. تم تحيين خطة العمل البيئية والاجتماعية (PAES) التي أُعدت في البداية للمشروع والمصادقة عليها من قبل الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى (DGBGTH) مع توفير الدعم لتنفيذها من خلال مساعدة فنية ممولة من قبل بنك الائتمان لإعادة التنمية (KfW) و ستكون الملخصات غير الفنية(RNT) ، وخطة إشراك الأطراف المعنية(PEPP) ، وخطة التصرف في التنوع البيولوجي (PGB) المحيّنة متوفرة باللغتين الإنجليزية والفرنسية، منشورة على المواقع الإلكترونية للإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى (DGBGTH) والبنك. بالإضافة لذلك تقدم الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى تقارير سنوية حول مدى مطابقتها البيئية والاجتماعية وتقدم سير خطة العمل البيئية والاجتماعية (PAES) وسيتم تدعيم هذه التقارير بمتابعة خارجية.

التعاون الفني:

تشمل المساعدات الفنية (AT) قبل توقيع القرض ما يلي :

(i) العناية الواجبة الفنية، (ii) تقييم بيئي واجتماعي (E&S)، (iii) دراسة للغطاء النباتي (الأصناف النباتية) فضلاً عن خطة للتصرف في التنوع البيولوجي.

وتتمثل المساعدات الفنية (AT) بعد التوقيع فيما يلي: (i) دراسة لإعادة تأهيل سد بـزيرك، (ii) دراسة جدوى لمشروع نموذجي لتركيب ألواح طاقة شمسية فوتو ضوئية عائمة على سطح سد سيدي البراق، (iii) تكليف مستشار متابعة لفائدة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية من أجل الإشراف على تنفيذ الجوانب البيئية والاجتماعية (E&S)، (iv) خطة لتحسين الأداء العملياتي لفائدة شركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال (« SECADENORD »).

فهم أثر الانتقال

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر الانتقال، في هذا الرابط.

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.

للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:

الهاتف: 7168 7338 20 44+ البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية:

الهاتف: 6794 7338 20 44+ البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد السياسة البيئية والاجتماعية ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكامًا محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في السياسة البيئية والاجتماعية.

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقًا لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافية للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب

كبير مسؤولي الامتثال دورًا رئيسيًا في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضًا في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضًا عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في 1 يناير 2020. يرجى زيارة صفحة سياسة الوصول إلى المعلومات لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (باللغة الإنجليزية).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل لسياسته البيئية والاجتماعية أو الأحكام الخاصة بالمشروع في سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب آلية المساءلة المستقلة للمشاريع للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية تقديم طلب للمراجعة، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإليكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.